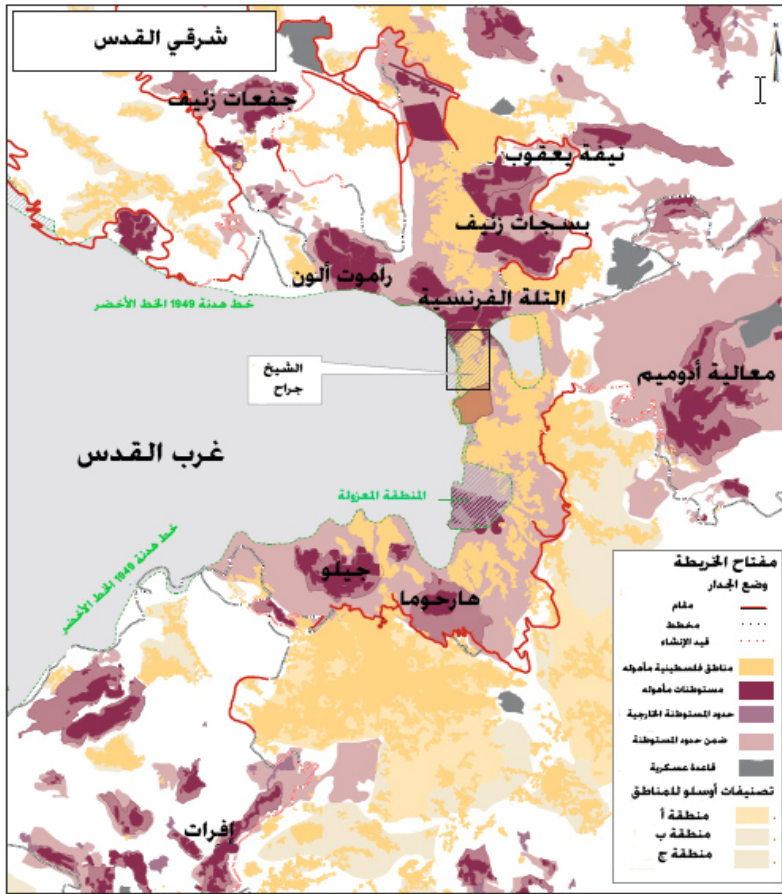


الشيخ جراح آب 2009

لمحة عامة

حي الشيخ جراح حي سكني فلسطيني ، يقع إلى الشمال من البلدة القديمة في شرقي القدس المحتلة (1). يوجد في المنطقة، التي تعتبر سكنًا لحوالي 2,700 فلسطيني، العديد من المعالم المعروفة، مثل بيت الشرق ، وفندق الأميركان كولوني والمسرح الوطني الفلسطيني ، وإضافة إلى العديد من البعثات الدبلوماسية. (2)

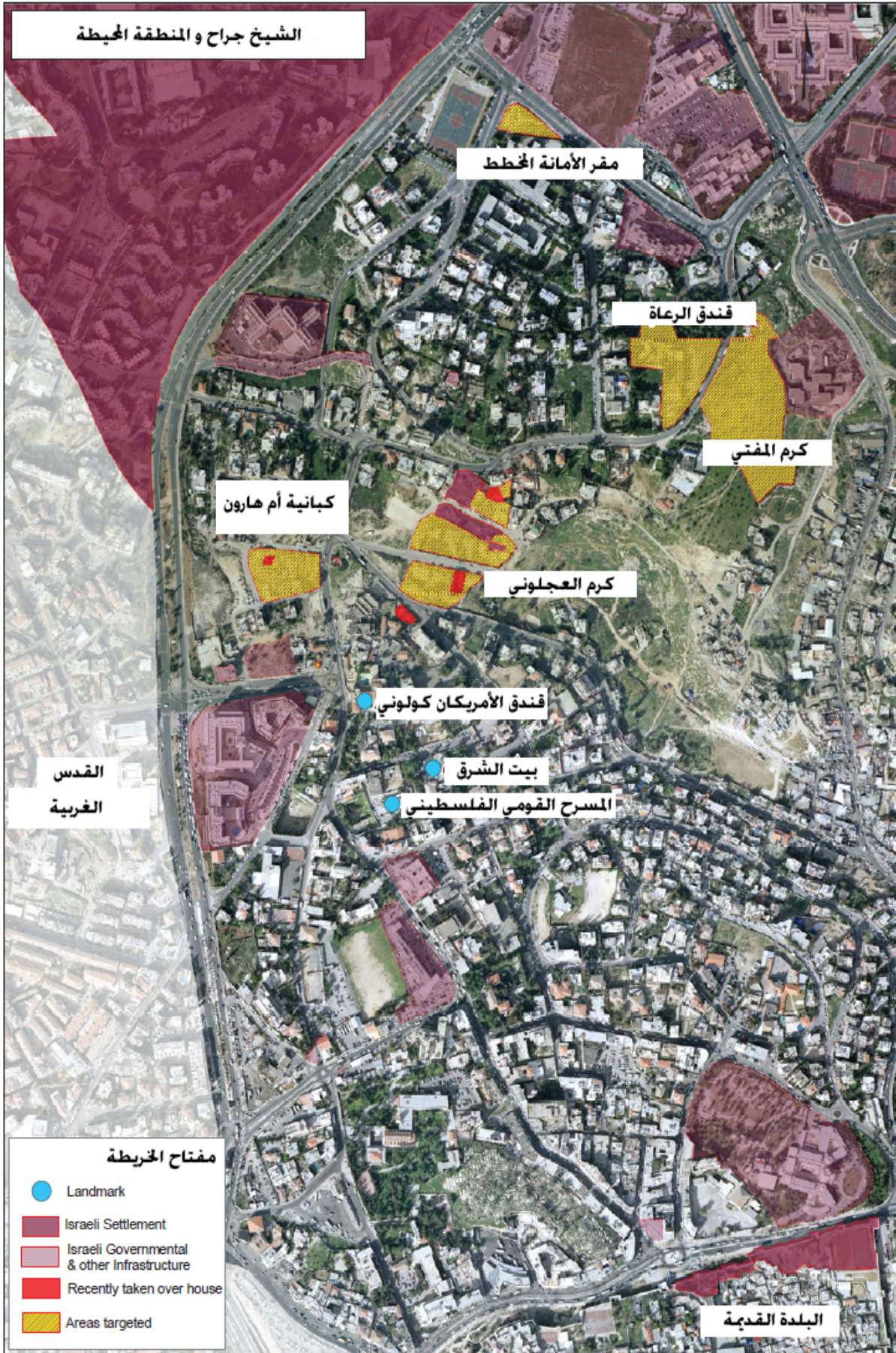


بسبب موقعها الإستراتيجي، بذل المستوطنون الإسرائيليون جهود حثيثة من أجل السيطرة على الأراضي والممتلكات وإقامة تواجد دائم في منطقة الشيخ جراح. وهذا يشمل فندق الرعاة والأراضي الملاصقة ؛ وبستان كرم المفتي؛ زاوية كبانية أم هارون؛ وكرم العجلوني - زاوية القبر. (أطلع على الخريطة في صفحة رقم 2)

استعملت المؤسسات الاستيطانية وسائل متعددة من أجل تحقيق هذه الغاية. في العديد من الحالات، انتهكت السلطات الإسرائيلية العديد من الممتلكات عن طريق نظام قانوني معقد، و آليات إدارية و مؤسساتية منحت للمؤسسات الاستيطانية. (3) في حالات أخرى، استغلت المؤسسات الاستيطانية النظام القانوني الإسرائيلي من أجل

تثبيت ملكية بعض الملكيات التي تدعي المؤسسات والأفراد ملكيتها في المناطق المحتلة قبل عام 1948. حكمت المحاكم الإسرائيلية لصالح هذه الإدعاءات، وفي الوقت نفسه لم تعترف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في استعادة أراضيهم وممتلكاتهم المفقودة.

تم تكثيف جهود المستوطنين الإسرائيليين في السنوات الأخيرة و عادة تكون مصحوبة بمحاولات إجلاء قصرية للعائلات و المجتمعات الفلسطينية من أجل إفساح المجال لمستوطنات جديدة. (4) في آخر موجة من عمليات الإخلاء التي وقعت في الثاني من آب 2009، أجبرت السلطات الإسرائيلية 53 فلسطيني ، من ضمنهم 20 طفل على ترك منازلهم بعد قرار من المحكمة. تم تسليم الممتلكات للمؤسسات الاستيطانية التي تنوي بناء مستوطنات جديدة في المنطقة ، تضع هذه المستوطنات 24 مبنى آخر على الأقل و 300 شخص يقطنونها في دائرة خطر الترحيل. عندما يتم أخذ جهود أخرى في منطقة الشيخ جراح بعين الاعتبار ، يرتفع العدد الإجمالي للوحدات الاستيطانية المخططة إلى 540 وحدة ، واضعنا 475 فلسطيني في دائرة خطر الترحيل و الإجلاء.





أحداث تتعلق بنشاطات المستوطنين في الشيخ جراح

كرم العجلوني - زاوية القبر (5) أذعت المؤسسات الاستيطانية ملكيتها لثمانية عشر دونما من الأراضي المحيطة بالقبر التاريخي في وسط الشيخ جراح. وبنية معلنه لهدم المباني الفلسطينية في الحي من أجل فتح طريق لحوالي 200 وحدة استيطانية جديدة (6). أحدى المستوطنات تحتل أصلا العديد من المباني في المنطقة ، أسكنت في المنطقة 40 شخص و بنت مدرسة دينية يهودية لخمسين طالب. هذه الإدعاءات ، التي تنازع بسببها مع المواطنين الفلسطينيين في المنطقة ، كانت موضع نزاع قانوني طويل منذ عام 1972.

من بين المهديين بعمليات إخلاء و إجلاء، تجمع فلسطيني يتكون من 300 لاجئ انتقلوا للعيش في المنطقة في عام 1956 بعد اتفاق بين وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) و الحكومة الأردنية. طردت ورحلت عائلات اللاجئين بالأصل من مناطق فلسطينية مختلفة من ضمنها المنطقة الغربية من القدس، في عام 1948 تاركين ورائهم أراضيهم و ممتلكاتهم التي لا يستطيعون استعادتها.

في الثاني من آب 2009، عقب قرار المحكمة الأخير، أجلي 53 شخص ، من ضمنهم 20 طفل ، من مجتمع اللاجئين (عائلتي الحانون و الغاوي) ، و سلمت السلطات الإسرائيلية ممتلكاتهم لمؤسسة استيطانية. (7) حملت الممتلكات الشخصية للعائلات بشاحنات و أقيت في الشارع بالقرب من مقر وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، خلال عملية الإخلاء و المظاهرات التي عقبتها ، جرح 13 شخص و أعتقل 35 آخرين . بسبب عدم وجود أماكن إقامة أخرى، نصبت العائلات خيم في الشارع أمام منازلهم. وقد قدموا طلبا لأبطال قرار الإخلاء أمام المحكمة المحلية الذي تم رفضه يوم التاسع من آب.

شجب المجتمع الدولي عمليات الإخلاء ، الذي رفض الإدعاءات الإسرائيلية بأن عمليات الإخلاء للعائلات الفلسطينية هي عبارة عن مسألة تعود لمحكمة البلدية و سلطتها (8) . على العكس ، هذه الإجراءات تخالف التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي ، و من ضمنها القانون الدولي الإنساني.

كيبانية أم هارون أذعت مؤسسة استيطانية ملكيتها للعديد من الأراضي في زاوية كيبانية أم هارون ، الواقعة بين طريق نابس والخط الأخضر . تغطي الزاوية 8 دونمات . بما فيها 33 مبنى يقطن بها حوالي 175 شخص ، معظمهم لاجئين طردوا أو هجروا من أنحاء متفرقة من فلسطين، بما فيها غرب القدس، في عام 1948.

في 26 تموز 2009، و على الرغم من أن القضايا ما زالت قيد الانتظار في المحاكم الإسرائيلية ، إلا أن مجموعة من المستوطنين المصحوبة بقوات إسرائيلية و عناصر أمن خاصة ، دخلت الحي و احتلت أحد المباني في المنطقة وبدأت في عمليات ترميم للمبنى الذي كان فارغا في ذلك الوقت. جرح شخصان و تم توقيف 13 شخص خلال عملية الاستيلاء و المظاهرات التي عقبتها.

فندق الرعاة كانت تعود ملكية فندق الرعاة لعائلة الحسيني ، استولت السلطات الإسرائيلية على الفندق عقب احتلال شرقي القدس في عام 1967. تم نقل ملكية الفندق و الأرض الملاصقة به إلى مؤسسة استيطانية في عام 1985 التي تنوي بناء 90 وحدة سكنية في المنطقة بناء على مخططات قدمت لبلدية القدس. (10) منحت بلدية القدس موافقات رسمية لبناء 20 وحدة سكنية على الأقل.

كرم المفتي سميت نسبة إلى مالكاها السابق ، مفتي القدس، كرم المفتي عبارة عن بستان زيتون قديم من حوالي 40 دونم في الانحدار الشرقي في الشيخ جراح. المقابل لفندق الرعاة. صادر حارس أملاك الغائبين البستان في عام 1967. هربت الملكية بعد ذلك إلى مؤسسة عتريت كوهانم الاستيطانية ، التي تنوي بناء 250 وحدة سكنية في المنطقة . بناء على ضوابط المنطقة ، تعتبر المنطقة منطقة خضراء ويعتبر فيها البناء محظورا.



مقرات مؤسسة الأمانة المخططة في عام 2005، منحت السلطات الإسرائيلية مؤسسة أمانا الاستيطانية تصريحاً بالاستيلاء على قطعة أرض في منحدر الشيخ جراح لتطويرها. بناء على "منظمة السلام الآن"، من الممكن أن تنقل الملكية إلى المؤسسة من دون الإعلان عن النية بذلك كما ينص القانون الإسرائيلي. (11)

تقع الأرض التي صادرتها إسرائيل عام 1967 في موقع إستراتيجي مقابل المقر الحكومي الذي يشمل مقر الشرطة المركزية. في عام 2009، على الرغم من اعتراضات الفلسطينيين في المنطقة ومن قبل المستشفى الفرنسي الواقع بالقرب، وافقت بلدية القدس على خطط و منحت قرار بناء نهائي لبناء مبنى من 3 طوابق و مركز مؤتمرات من أجل خدمة مقرات المؤسسة.

عملية إخلاء قصره في مناطق أخرى شرقي القدس.

أثرت عملية الإخلاء القصريه على عائلات فلسطينية في أحياء أخرى في شرقي القدس ، بما فيها شرقي القدس وجبل الزيتون، من ضمنها الشيخ جراح. التي تشكل مع منطقة الشيخ جراح جزء من الحوض المقدس المحيط بالبلدة القديمة . منذ كانون ثاني و حتى تموز 2009، هجر قصرها 194 شخص على الأقل من ضمنهم 95 طفل ، إضافة إلى 107 شخص آخرين من ضمنهم 46 طفل تأثروا بأوامر الهدم و عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في شرقي القدس. بناء على تقديرات متحفظة، يوجد حالياً ما يزيد عن 1,500 أمر هدم في انتظار التنفيذ في شرقي القدس وحدها. من المحتمل أن تؤثر على عدة آلاف من العائلات الفلسطينية المقيمة(12).

ان النسق الحالي من عمليات الهدم و التهجير القصري، مصحوبة بخطط لبناء وحدات سكنية للمستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية، يعتبر مؤشر على الجهود من أجل خلق حقائق على الأرض وبخلق صلة وثيقة مع غرب القدس وبين المستوطنات الإسرائيلية في شرق القدس والمستوطنات في الضفة الغربية وبالأخص معاليه أدوميم. مثل هذه الجهود تهدد بعزل و تفتيت الأحياء الفلسطينية ، و قطعهم عن باقي مناطق الضفة الغربية، و تزيد من إضعاف الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الأجزاء الشمالية و الجنوبية في الضفة الغربية (13)

مخاوف إنسانية

تثير عمليات التهجير القصرية في الأحياء السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ، العديد من المخاوف الإنسانية الحقيقية:

- آثار مادية و اجتماعية و اقتصادية مباشرة و طويلة المدى لعمليات الإخلاء القصرية و عمليات الهدم و تهجير العائلات و المجتمعات الفلسطينية. يتبع عمليات التهجير عادة انفصال في العائلات و عدم استقرار لفترات طويلة، و انخفاض مستوى المعيشة و تقيد الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه و التعليم و الصحة. التأثير على الأطفال بالأخص من الممكن أن يكون مدمراً.(14)
- سيؤدي التفتيت المحتمل في الأحياء الفلسطينية و مغادرة باقي السكان الفلسطينيين ، إلى قيود على الحركة و تواجد إسرائيلي أمني دائم، إضافة إلى تحرشات و ترويع من جانب المستوطنين الإسرائيليين. بعد مثل هذه التطورات في منطقة H2 في الخليل، أخلى المواطنون الفلسطينيون أكثر من 1000 منزل ، و أغلق أكثر من 1,800 محل تجاري أبوابهم.
- تعتبر عمليات التهجير القصرية و إخلاء السكان الفلسطينيين في شرقي القدس ، مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، هذا يشمل استخدام محاكم البلدية السلطات من أجل تمكين الأفراد و المؤسسات اليهودية من تملك أراضي و ممتلكات ، أدعوا ملكياتها في الأراضي المحتلة قبل عام 1948. بينما رفضت إدعاءات فلسطينية مماثلة بملكية أراضي و ممتلكات في إسرائيل و القدس الغربية.



نظرة مستقبلية

- منع عمليات تهجير العائلات و المجتمعات بتنفيذ وقف فوري لعمليات التهجير و هدم المنازل.
- تسهيل عودة المهجرين نتيجة عمليات التهجير والأخلاء في شرقي القدس إلى منازلهم.
- حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين في أراضيهم و ممتلكاتهم و التأكيد على احترام القانون الدولي ، و من ضمنه القانون الإنساني و قانون حقوق الإنسان.
- التأكيد على حصول العائلات الفلسطينية الواقعة في خطر التهجير على مساعدة و نصائح قانونية كما هو مطلوب.

الهوامش

1. في عام 1967 ، احتلت إسرائيل الضفة الغربية و إضافة بشكل أحادي 70,5 كم مربع لأراضيها من الأراضي المحتلة. التي ضمت إلى بلدية القدس و حاليا يشار إليها بمصطلح " شرقي القدس ". هذا الضم يعارض القانون الدولي و لم يتم الاعتراف به من جانب الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء. أُطلع على قرار مجلس الأمن الدولي 252،476،478.
2. بيانات تعداد السكان من الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. أُطلع على مذكرة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، 2009. صفحة 398.
3. للإلقاء نظرة عامة على مثل هذه الآليات و دعمها في أنشاء و توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة ، بما فيها شرقي القدس ، أُطلع على ، الاستيلاء على الأراضي : سياسة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (بيتسيلم ، 2002) و حكم فلسطين: تاريخ قانونية عقود استيلاء اليهود و إسرائيل على الأراضي و السكن في فلسطين. (COHRE-BADIL, 2005). من الجدير بالذكر أن مصادرة الممتلكات العامة و الخاصة في الأراضي المحتلة مرفوض بموجب القانون الدولي ، فقرة 46 و 55 و اتفاقية لاهاي في عام 1907.
4. بما يخص المستوطنات ، الفقرة 49 من معاهدة جنيف التي تمنع السلطة المحتلة من نقل سكانها المحليين إلى داخل الأراضي التي تحتلها. تم التأكيد على الوضع الغير قانوني للمستوطنات الإسرائيلية من جانب مجلس الأمن الدولي ، قرار رقم 465 عام 1980 ، و من جانب محكمة العدل الدولية ، في رأيها الاستشاري حول الجدار في عام 2004.
5. أصل القبر متنازع عليه. من الممكن أن يعود إلى تاجر روماني أو شمعون هاتزدك ، راهب يهودي في القرن الرابع قبل الميلاد. أُطلع على ، الأرض المقدسة : دليل أكسفورد الأثري (ج. مورفي كورنر ، إصدار جامعة أكسفورد. 2008)
6. خطة المدينة 12705 قبل لجنة التخطيط المحلية ، المرجع في إقصاء و مخططات مستوطنات في الشيخ جراح: قضية شمعون هاتزدك (أي. أر أميم ، حزيران 2009) أُطلع أيضا السيطرة على الأماكن في شرقي القدس (مز مارجليت ، مسودة غير منشورة عام 2008 ، الصفحات 27-28).
7. تقع القناتلات بين الثماني و العشرين عائلة اللاجئة التي تلقت مساعدات من وكالة غوث و تشغيل اللاجئين UNRWA في عام 1956 من أجل بناء منازلهم على أراضيهم التي منحتها لهم الحكومة الأردنية. رحلت ثلاثة من الثماني و العشرين عائلة؛ الحانون و الغاوي في آب 2009 و الكردي في تشرين ثاني 2008. تم إخلاء الثلاثة عائلات مسبقا. استولى المستوطنون على منزل رابع في عام 1967 بينما كان المقيمين في طريقهم لإخلائه.
8. أنظر البيانات المنشورة من الولايات المتحدة و بريطانيا و الإتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة ، في الثاني و الرابع من آب 2009. صرح منسق الأمم المتحدة الخاص في الشرق الأوسط ، بأن إضافة لكونها مخالفة للقانون الدولي ، تزيد عمليات التهجير من التوتر و تخرب الجهود الدولية من أجل خلق ظروف تفاوض مثمرة من أجل تحقيق السلام.
9. القانون الدولي الإنساني ، ضمنها فقره رقم 43 من اتفاقية لاهاي في عام 1907. تطلب من القوه المحتلة احترام القانون الساري في الأراضي المحتلة. يخالف تطبيق إسرائيل لقانونها الوطني و نظامها القضائي في عمليات التهجير للسكان الفلسطينيين في شرقي القدس ، هذا الالتزام.
10. أُطلع على خطة المدينة 11536 و 2591 ، مرجع في المرجع في إقصاء و مخططات مستوطنات في الشيخ جراح: قضية شمعون هاتزدك (أي. أر أميم ، حزيران 2009)
11. أُطلع . مقر المستوطنين في شرق القدس يحصل على موافقة نهائية (السلام الآن ، 21 نيسان 2009) متوفر على <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=66&fld=608&docid=3626>
12. تستهدف عمليات الهدم المباني التي بنيت بدون الحصول على تراخيص بناء ، و التي غالبا لا يحصل عليها الفلسطينيون بسبب الإجراءات و المتطلبات المعقدة من جانب التخطيط . أنظر أزمة التخطيط في شرقي القدس: فهم ظاهرة المباني الغير قانونية (OCHA ، نيسان 2009) و لا مكان مثل البيت : تدمير المنازل في شرقي القدس (ICHAD, 2007)
13. تعتبر تواجدهم مماثلة دليل على أماكن أخرى في الضفة الغربية . في المنطقة ج ، التي تتحكم فيها إسرائيل بالأمن و على مساحات المباني و التخطيط. هجر 319 فلسطيني بينهم 167 طفل و تأثر 392 شخص بينهم 254 طفل. بسبب عمليات الهدم بين كانون ثاني و تموز 2009.
14. هذا يشمل الضغط النفسي مثل الاكتئاب ، و صعوبة في التركيز و زيادة في الغضب. أنظر : بيوت محطمة : أثر تدمير البيوت على الأطفال الفلسطينيين و عائلاتهم (المركز الفلسطيني للإرشاد، إنقاذ الطفل بريطانيا و مؤسسة التعاون ، نيسان 2009)
15. مدينة الأشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية و عمليات إخلاء الفلسطيني في وسك الخليل(بيتسيلم / مؤسسة حقوق الإنسان الإسرائيلية – أيار 2007)

لنص بالغة الانكليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_shiekh_jarrah_english_2009_08_15.pdf

النسخة بالغة الانكليزية هي الملزمة